JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 4, No. 2 (December 2020)

OEB Univ. Publish. Co.

دور أدوات التمكين المجتمعي في التنمية المحلية – المنطقة الصناعية بالما بقسنطينة نموذجا

سعيد عمراني [a] ★

a. said23-01@hotmail.com، جامعة أم البواقي، الجزائر.

Received date: 28/ 09/2020, Accepted date: 15/ 12/2020, online publication date: 31/ 31/2020

الملخص

يهدف هذا البحث لتقييم مدى فعالية أدوات التمكين المجتمعي في إحداث تغير في طريقة تفكير وعمل المجتمع المحلي، وذلك عن طريق المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية، وتوفير خدمات عمومية عادلة تلبي حاجاتهم. ولتحديد ذلك قمنا بدراسة ميدانية للمنطقة صناعية بالما بولاية قسنطينة. كشفت الدراسة عن عدة نتائج نذكر منها: أهمية الشبكات الجماعية في توفير المعلومات للمشاريع الصناعية، وسوء الخدمات العمومية التي تؤثر على نشاط المشاريع، إلى جانب ضعف التواصل والمشاركة بين المشاريع وهيئة تسيير المناطق الصناعية.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية؛ التمكين؛ الخدمات العمومية؛ الحوكمة الرشيدة؛ المنطقة الصناعية.

تصنيفات (JEL): O12; H4; O16

1. المقدمة

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي توجهاً عالميا نحو تمكين المجتمعات المحلية، وجاء هذا التوجه متزامناً مع تبني نموذج التنمية المحلية كنمط تنموي يسمح للمجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها. وبما أن التنمية المحلية تهتم بتعزيز الفرص، وتنمية روح التعاون والتضامن فإن كل هذا يرتبط بنوعية الخدمات العمومية، وبالشبكات الجماعية ومبادئ الحوكمة الرشيدة. إذ انهُ أصبح ينظر إلى هذه المفاهيم على أنها وسيلة أساسية تعيد رسم التوازنات بشكل أكثر تناسقًا، كما تساهم في توطين أهداف التنمية محلياً. إلى جانب ذلك، تخلق الظروف الملائمة

★ المؤلف المرسل

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

للتنمية التي يمكن للجهات الفاعلة المحلية أن تلعب فيها دورًا رائدًا في تعزيزها ودعم تنفيذها على المستوى المحلي.

وعليه فقد اهتم هذا البحث بدراسة هذه المقاربة من خلال أخذ المنطقة الصناعية بالما بولاية قسنطينة كنموذج لمجتمع محلي، يتفاعل أطرافه ويتأثرون بنوعية الخدمات العمومية المقدمة في تلك المنطقة والطريقة التي يتم بها إدارتها من قبل هيئة حكومية مشرفة على تسيير شؤونها. بهذا تتجلى الإشكالية المراد معالجتها، بالدراسة والتحليل، من خلال هذا البحث في التساؤل المحوري التالي: ما مدى تأثير أبعاد التمكين (الخدمات العمومية– الحوكمة الرشيدة –الشبكات الجماعية) على المنطقة الصناعية بالما وفقا لآراء أصحاب المشاريع الصناعية؟

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن تطوير ادوات التمكين في المناطق الصناعية سيساهم إيجابيا في تحسين وضعية المناطق الصناعية.

أهمية وأهداف الدراسة: تنبثق اهمية هذه الدراسة من انها تجمع ابعاد التمكين بالتنمية المحلية، كما يأمل الباحثان ان تساهم هذه الدراسة في التعريف بوضعية المنطقة الصناعية بالما بناء على نتائج الدراسة الميدانية وتقديم بعض التوصيات التي تفيد المجتمع المحلي بوجه عام والمناطق الصناعية بوجه خاص.

منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد مفهوم، وخصائص التمكين وعلاقته بالتنمية المحلية. إضافة إلى ذلك، تم استخدام منهج دراسة الحالة عبر استبيان أراء اصحاب المشاريع في المنطقة الصناعية بالما بقسنطينة حول وضعية الخدمات العمومية في المنطقة المدروسة وعلاقاتهم بالهيئة المسؤولة على تسييرها، وتقييم العلاقات الشبكية بين المشاريع الصناعية، وأهميتها وفقا لرأي الأصحاب المشاريع.

2. التنمية المحلية والتمكين.

مفهوم التنمية المحلية متعدد الأبعاد، يشمل جميع أبعاد المجتمع المحلي سواء كانت هذه الابعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية أو إدارية. وتعد التنمية المحلية نظاماً فرعياً في نظام التنمية الوطنية الشاملة، فهي عملية يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية لتوفير الرفاهية للمجتمعات المحلية بشكل يساهم في تقدم الأمة بشكل عام. بالتالي هي عملية مجتمعية متكاملة مرتبطة عضوياً بالتنمية الوطنية، ما يستلزم ضرورة أن تعكس الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة ولكن على المستوى المحلي.

ولفظ "محلية" يوضخ أن التنمية تهتم بفضاءات جغرافية جزئية توجد فيها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الاشخاص وتاريخ وممارسات ثقافية...) تسمح بإظهار إدارة للتعايش المشترك، كما أن هذه الفضاءات الجغرافية الجزئية تشكل عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يسهل حصر احتياجات مكوناتها الاجتماعية وتحليل مشكلاتهم، ومن ثم حلها ضمن أولوياتها المحلية، وهي توفر إمكانيات بشرية ومالية وبنية تحتية ومؤسسية، تتيح تعبئتها واستغلالها وتولد أفكار ومشاريع إنمائية .(Abdelbaki Smati, 2008 : 83) ويجب ألا يطغى الإقليم المحلي أبدًا على حقيقة

أنه يقع داخل نطاق أوسع، حيث أن الفشل في مراعاة البعد الأكبر، والقرارات التي يمكن اتخاذها على هذا النطاق وتأثيرها على المجال المحلي، سيكون خطأً أساسياً، فالنطاق الوطني يعد "الرافعة" التي ستتيح للإقليم المحلي الحصول على وسائل لتحقيق الاستراتيجية التنموية (Jambes Jean-Pierre, 2001 :25).

تبرز التنمية المحلية كتعبير على التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر رغبة سكان إقليم معين في تطوير ثروته المحلية، ويعتبرها روس بأنها: "العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والاهداف على الموارد المتاحة. وبهذا تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع" (محمد خشمون، 2011: 22).

فالتنمية المحلية نمط للعمل في مناطق محددة، تقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والتمكين في الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا .

ويعرف دافت التمكين بأنه منح الافراد في مجال محدد القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في اتخاذها (سماح مؤيد محمود وأسيل هادي محمود، 2007: 200). ويعتبره برنارد جوف بأنه عملية نقل الموارد السياسية والسلطات من الدولة إلى المجتمع المدني، وتغيير العلاقة بين الفرد والدولة.(Jouve Bernard, 2006 :7)

إن ما يساهم في توضيح أهمية التمكين، هو إعطاؤه الفرد المزيد من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول عنه (أي إعطاء الإنسان الأقرب للمشكلة مسؤولية كاملة وحرية للتصرف في المشكلة لأنه أقرب الناس للمشكلة وأكثرهم احتكاكاً وتأثيراً بمشكلته). ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتم عملية التمكين دون مقومات المشاركة والتفاعل والانتماء الذي ينسجم مع الشعور بالمسؤولية وتحقيق الأهداف. فالتمكين يقود الفرد إلى الشعور بالانتماء، ويترك آثاراً إيجابية على نفسية الفرد وشعوره بالأهمية وبالاعتبار والتقدير.

يجمع التمكين بين الإحساس بالقوة الفردية والقدرة على التأثير على سلوك الآخرين، وهو يلتزم بفكرة أن السلطة لا تشكل سلعة نادرة .(Marielle Tremblay et al, 2002 :22) وهذا ما يستدعي إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع، وتحديد الأطر والآليات اللازمة لتطوير أداء أطراف عملية التنمية، باقتراح أدوار وواجبات جديدة، وامكانية توظيفها من منظور شامل يحققّ التنمية المستدامة (طارق بركات، 2014: 69).

مما سبق يمكن القول أن مصادر القوة التي يمكن منحها للأفراد والجماعات تتضمن ثلاث محاور حسب أدبيات التمكين وهي: امتلاك المعرفة للذات، وامتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز، وأن يكون الفرد جزءاً من جماعة أو مجتمع يشعر فيه بالمواطنة ويمكنه من تحرير طاقاته كاملة، وآليات تحقيق ذلك تتضمن بناء الوعي، وبناء القدرات، وبناء القاعدة المعرفية، وبناء الاتجاهات الواضحة المحددة على الفرد ذاته، وعلى البيئة المحيطة به. وبهذا الشكل يشير التمكين إلى قدرة الفرد أو المجموعة على القيام

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

بثلاثة أشياء :(William A. Ninacs, 2003 :22) الاختيار بحرية (الأمر الذي يتطلب وجود بديل واحد على الأقل)، تحويل الاختيار إلى قرار، والتصرف وفقا للقرار المتخذ والاستعداد لتحمل عواقب قراره. وتعتبر معظم الكتابات المتعلقة بالتمكين أن تطوير القدرة على الاختيار واتخاذ القرار تشكل عملية التمكين، وأن اكتساب القدرة على التصرف هو الخطوة الأخيرة في العملية.

وهنا يجب التأكيد على أدوات تحقيق التمكين، فالأمر يتطلب أدوات مادية إلى جانب أدوات غير مادية تشمل الوصول إلى مستوى أين يشعر الأفراد أنهم قادرون على اتخاذ القرارات وهو ما يسمى بالبعد النفسي، وهناك أيضا جانب آخر وهو الجانب السياسي والذي يمكن من خلاله للأفراد التأثير على السياسة العمومية بالمشاركة في نشر المعلومات واتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. هذه الأدوات ضرورية للتمكين وهي الشيء الكامن في الناس الذي يساعدهم ويحفزهم على استخدام أصولهم بطرق مختلفة لزيادة رفاهيتهم. وتشمل جوانب اقتصادية وبشرية (الصحة الجيدة والتعليم والإنتاج...الخ)، واجتماعية (القيادة والانتماء وعلاقات من الثقة والشعور بالهوية والقيم التي تعطي معنى للحياة)، بالإضافة إلى جوانب سياسية (التنظيم والمشاركة والحصول على المعلومات). بالتالي لتحقيق التمكين ينبغي توفر ثلاث أدوات رئيسية تتمثل في الخدمات العمومية، والحوكمة الرشيدة والشبكات الجماعية .(Danielle Dierckx, 2009 : 8-9)

3. دور أدوات التمكين في التنمية المحلية.

وبما أن التنمية المحلية تهتم ب: تعزيز الفرص، وتنمية روح التعاون والتضامن، وتيسير التمكين. فإن كل هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالخدمات العمومية، وبالشبكات الجماعية والحوكمة. إذ انهُ أصبح ينظر إلى هذه المفاهيم على أنها ابعاد أساسية لتحقيق التنمية المحلية. فهي تعيد رسم التوازنات بشكل أكثر تناسقًا، كما تساهم في توطين أهداف التنمية محلياً. إلى جانب ذلك، تخلق الظروف الملائمة للتنمية التي يمكن للجهات الفاعلة المحلية أن تلعب فيها دورًا رائدًا في تعزيزها ودعم تنفيذها على المستوى المحلي(PNUD, 2018 :5) .

1.3. الخدمات العمومية. تحتل الخدمة العمومية أهمية كبيرة لدى الدولة والمواطن، كونها تعتبر أداة أساسية لتلبية حاجات المواطنين، وهي من جانب اخر جوهر العمل الحكومي. ومفهوم الخدمة العمومية ذو طبيعة متطورة كونها رافقت كل المجتمعات الانسانية من جهة، كما أن كل مجتمع يمتلك خصائص إيديولوجية وثقافية وتاريخية وقانونية وتقاليد مؤسسية مميزة له، تنعكس في رؤيته لهذا المفهوم وأبعاده من جهة أخرى.

من ناحية قانونية فالخدمة العمومية هي كل نشاط تؤمنه، تنظمه، وتراقبه السلطة العمومية، هذا النشاط هو ضروري لتحقيق التضامن الاجتماعي، والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتدخل القوة العمومية. ووفقاً للقوانين الإدارية فهي تلك التي تعد تقليديا خدمة تقنية، تزود عامة بواسطة منظمة عمومية كاستجابة

لحاجة عمومية ويتطلب توفيرها أن يحترم القائمون على إدارتها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام (المرسي السيد حجازي، 2004: 29).

من منظور اقتصادي هي مفهوم يرتبط بالاحتكار الطبيعي، وتشكل مبرراً لتدخل الدولة، ذلك كونها خدمة أساسية تحقق منفعة للمجتمع ككل، وتعبر عن عدم قدرة السوق لوحده على توفير هذه الخدمة فيما يوصف بحالة "فشـــل الاسواق .(Alain Beraud, 2011 : 4) "بالتالي أهميتها مقترنة بأهمية المنفعة العمومية، والتي تشكل غطاء للدولة لممارسة سلطتها، وتصبغ على تصرفاتها الشرعية المطلوبة، وتسهل قبول الأفراد لهذه التصرفات (نجم الاحمد، 2013: 12). فهي تبرز في كل مرة تجد السلطة مهمة لا يمكن تركها للمبادرة الخاصة، فتقرر إما تقديمها وتوفيرها بصورة مباشرة أو أن تتعهد بتسييرها لمؤسسة خاصة تلتزم بالمحافظة على توفيرها ذلك مع الابقاء على حق التدخل إما قانونيا أو ماليا حرصا على المنفعة العمومية.

تظهر العلاقة ما بين الخدمات العمومية والتنمية المحلية من خلال مدخلين رئيسيين؛ الأول من خلال كونها أداة ربط المواطنين بالدولة، فشرعية الدولة مرتبطة بمنظومة تقديم الخدمات العمومية. أما السبب الثاني فهو مرتبط بجعل النمو والتنمية المستدامة يعملان لصالح المواطنين، وهذا ما يخلص له تقرير للأمم المتحدة لعام 2005 حيث يؤكد بأنه:" بغض النظر عن مدى تنظيم الحكومة ودستورها، فإنها لن تحقق الكثير في غياب نظام قادر على ترجمة نواياها السياسية الواسعة، وفرض قوانينها وتقديم الخدمات التي يحتاجها الناس.(UNDP,2018 :15) "

بالتالي، نجد أن الخدمة العمومية تعمل على تهيئة الأجواء وتوفير أسباب الرفاهية، بأسلوب منهجي محفز لطاقات الأفراد والجماعات على حد سواء، وذلك بتدعيم طاقاتهم، وإمكانياتهم وعلاج مشكلاتهم على أساس المساعدة الذاتية والمجتمعية في إطار إيديولوجية المجتمع .

في هذا السياق، فإن إصلاحات الخدمات العمومية التي تقوم عليها التنمية المحلية أصبح أمراً ضرورياً. في الواقع، بدأت العديد من الدول إصلاحات للقطاع العمومي في السنوات الأخيرة بهدف تحسين الخدمات العمومية، من خلال إدراج مبادئ الحوكمة الرشيدة، وهذا على افتراض أن اختلال في وظائف الخدمة العمومية وضعف الأداء يعزى إلى سوء الظروف المادية والتقنية لتقديم الخدمة، بالتالي هناك منظور مؤسسي يقترح "تحديث" الخدمة العمومية من خلال تحسين إطار وأدوات العمل. وبالتالي منح الفرصة للاستجابة بفعالية لاحتياجات وتطلعات المؤسسات والمواطنين، ومن الضروري أن تعكس الخدمة العمومية من خلال مناهج جديدة قائمة على الحوكمة. في الوقت نفسه، يجب أن يتضمن توفير الخدمات العمومية مبدأ الفعالية، ففي النهاية إنتاجها يعود بالنفع على جميع مستعمليها.

2.3. الحوكمة الرشيدة والشبكات الجماعية. الحوكمة الرشيدة مفهوم يرافق تحقيق التنمية، فهو يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على كل المستويات الوطنية والمحلية. فلا تستقيم تنمية بدون توفير الأسس والمبادئ

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

التي ترتكز عليها الحوكمة الرشيدة التي تتمثل في الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن استخدام وتخصيص الموارد بإشراك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع.

يعرف البنك الدولي الحوكمة على أنها "الطريقة التي يكتسب بها المسؤولون والمؤسسات السلطة ويمارسونها لصياغة السياسات العمومية وتوفير السلع والخدمات المجتمعية (Daniel Kaufmann and Aart Kraay, 2008:5-6)". وتتضمن الحوكمة الآليات التي من خلالها يستطيع المواطنون والجماعات التعبير عن مصالحهم وحاجاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم القانونية، والتوسط لحل خلافاتهم. وتنطوي على الكثير من الصفات منها المشاركة والشفافية والمساءلة، وهي فعالة لتحقيق أفضل استخدام للموارد، وتضمن العدالة وسيادة القانون. ومنه تظهر الحوكمة على انها عملية معقدة يتفاعل من خلالها مجموعة من العناصر الاجتماعية والسياسية الفاعلة ذات المصالح المتباينة من أجل صياغة وتعزيز وتحقيق أهداف مشتركة عن طريق حشد وتبادل ونشر مجموعة من الأفكار والقواعد والموارد .

من خلال ما تقدم، توثق العلاقات الاجتماعية التي تتشكل وتشكل العمل الإنساني والسياسي في المجتمعات المحلية؛ والتي تُصوَّر على أنها شبكات، هذا التحول من نماذج عمليات صنع السياسات التي تتمحور حول الدولة إلى العمليات التفاعلية والمجزأة والمتعددة الأبعاد في صنع السياسات العمومية التي تشمل مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (Torfing, J.and al., 2012 : 26). وبهذا تصبح الشبكات الجماعية مفهوم جديد للتحليل، تقدم نظرة جديدة للتنمية المحلية وذلك بالتركيز على العلاقـــات بدلا من الانطلاق بتصنيف مسبق للمجتمع على أساس أنه فئات. فالحياة الاجتماعية هي نسيج متشابك من العلاقات المعقدة، الناتجة عن تجمع أفراد من بيئـات وفئات وانتماءات مختلفة، ينجم عن هذا التفاعل المستمر ممارسات اجتماعية متنوعة نتيجة تأثير الأفراد في بعضهم البعض بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال المعاملات والعلاقات التي تربطهم .

تعرف الشبكة الجماعية على أنها نسق من العلاقات بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مرتبطين بنشاط ما أو هدف مشترك .(Fribourg Bertrand, 2007 : 131) وهي أيضا وسيلة لتحقيق هدف لا يمكن تحقيقه بدونها، أي دون وجود جميع العناصر التي تشكل جزءا منها، وبدون عمل هذه العناصر بطريقة منسقة وبالشراكة. وبما أن التنمية المحلية تسعى لتلبية حاجات أفراد المجتمع المحلي وإيجاد الحلول المناسبة لهم من خلال العمل الجماعي، فمن الضروري إنشاء شبكة تأخذ شكل سلسلة صلبة تتكون من روابط متساوية. لذا من ضروري تعزيز تمكين كل مكون من مكونات الشبكة من خلال ضمان وجود عوامـل هيكلة للتمكين الفردي ولتمكين المنظمات من جهة، ومن خلال خلق بيئة تركز على تمكين المجتمع المحلي من جهة أخرى، حيث أن كفاءة المجتمع سوف تزيد في نفس الوقت مع زيادة قدرة الأفراد والمنظمات التي تشكله .(Marielle Tremblay et al, 2002 : 26)

توضح أدبيات الإدارة العمومية أن الشبكات الجماعية والحوكمة تنشئ عن التعقيد الذي ينجم عن حقيقة أن الموارد يتم توزيعها عبر مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة التي تتطلب مشاركتها لتحقيق أهداف،

وكل منها يجلب "تصوراتهم واستراتيجياتهم" إلى عملية التفاوض. بهذا الصدد، يدرك الأعضاء الحاجة منذ البداية لجهودهم المشتركة لتحقيق ما لا يستطيع أي منهم تحقيقه بمفرده، كما تقوم بنية الشبكة بتطوير الأهداف التي تتجاوز أهداف أعضاء المجموعة الفردية. وهو ما شرحه روين كيست:" إذ يجتمع الافراد لأنهم يدركون أن العمل بشكل فردي لن ينجح. على الرغم من أن لكل منهم منظور فردي خاص به، تتم إعادة صياغة هذه الآراء إلى هدف جديد أو مجموعة شاملة من الأهداف. وبالتالي يبدأ الافراد في رؤية أنفسهم كقطعة واحدة صغيرة من مجموعة أكبر .(Keast R. and al,2005 : 368) "بهذا الشكل، فإن الهدف من حوكمة الشبكات هو خلق تآزر بين مختلف الكفاءات ومصادر المعرفة من أجل التعامل مع المشكلات المعقدة والمترابطة. ومعظم الدراسات حول الحوكمة والشبكات الجماعية تقدم خصائص مشتركة معينة تتمثل في:(Erik Hans Klijn and Joop Koppenjan, 2016:10)

- تتميز الشبكات بمشاكل سياسية معقدة لا يمكن حلها بواسطة جهة فاعلة واحدة، ولكنها تتطلب الإجراءات الجماعية للعديد من الجهات الفاعلة.
- تتمتع الشبكات بعلاقات متبادلة عالية نسبياً بين الجهات الفاعلة لأن الموارد اللازمة لحل المشكلات مملوكة لأطراف فاعلة مختلفة.
- تسبب هذه الاعتمادات المتبادلة درجة عالية من التعقيد الاستراتيجي ودورة لا يمكن التنبؤ بها من الإجراءات (أمور) حيث تؤثر تصرفات أحد الممثلين على مصالح واستراتيجيات الجهات الفاعلة الأخرى.
- الشبكات لها تفاعلات معقدة لأن كل جهة فاعلة مستقلة وذات تصورات خاصة بها للمشاكل والحلول والاستراتيجيات. وهذا يؤدي إلى اختلافات كبيرة في التصورات، والخلاف حول السياسات التي يتعين تنفيذها والخدمات التي يتعين تقديمها.

وتميز الدراسات التجريبية ثلاثة أشكال من الشبكات التي تجتمع وتتشارك معا بهدف نجاح التنمية المحلية في إطار الحوكمة المحلية وهي:(Rachel Parker, 2007 :118-119)

- الشبكات السياسية: تركز على الجهات الفاعلة التي تشارك في صنع القرار والتي تتمتع بالسلطة والوصول إلى صنع القرار على المستوى المحلي.
- شبكات تقديم الخدمات بين المنظمات وتنفيذ السياسات: تولى الاهتمام لبناء الشبكات التي تنظم تقديم الخدمات المشتركة أو تنفيذ السياسات.
- الشبكات الحاكمة: تهتم بإعادة بناء وتحسين الشبكات وعمليات صنع القرار التي تحدث داخل الشبكات السياسية وشبكات تقديم الخدمات بين المنظمات وتنفيذ السياسات. كما تهتم بعملية المداولة بين الجهات الفاعلة، والنتائج المحتملة وتضارب القيم التي تنشأ عندما تحاول الجهات الفاعلة إيجاد حلول عملية لمشاكل السياسة العمومية.

الشبكات السياسية تركز على العلاقة بين الدولة ومجموعات المصالح، وتركز شبكات تقديم الخدمات وتنفيذها على أساليب تحسين تقديم الخدمات، وتركز الشبكات الحاكمة على وسائل تعزيز الشرعية في الإدارة العمومية. على الرغم من هذه الاختلافات، تستخدم هذه الشبكات على نطاق واسع وتشارك في

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

مناقشات مستفيضة حول المشكلات التي تواجهها المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من أن الشبكات الثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، إلا أنها توفر معلومات مميزة. تقوم الشبكة السياسية بإعلام عن اختلافات القوة في الشبكات الأفقية وإمكانية حرمان بعض الجهات الفاعلة، وتشير إلى أن المشكلات وجداول الأعمال تميل إلى تضمين تعاريف أو موضوعات معينة واستبعاد الآخرين. بينما توفر شبكة تقديم الخدمات وتنفيذها رؤى ثاقبة لمشكلات التنسيق المتأصلة في الشبكات، والمهارات المطلوبة للمشاركة الفعالة، والدور المهم للتفاعلات اليومية بين الجهات الفاعلة. وتكشف الشبكات الحاكمة عن تعقيد عملية صنع القرار العمومي ويسلط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود إدارية مكثفة لتحقيق نتائج معقولة ومقبولة لأصحاب المصلحة. ويتم تطوير كل واحدة من هذه الشبكات بشكل منفصل، لكنها تعمل على توفير رؤى قيمّة في عمل الحوكمة المحلية.

في الاخير، يمكن الاستخلاص أن المشاركون في الشبكة يكونون هم أنفسهم المسؤولون عن إدارة علاقات الشبكة الداخلية وعملياتها وكذلك العلاقات الخارجية مع أطراف مثل الممولين والحكومة والعملاء. في مجال الخدمات العمومية، تعد شبكات الحوكمة أمرًا شائعًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الشبكات غالبًا ما تُعتبر طريقة مهمة لبناء "قدرة المجتمع". فمن خلال مشاركة جميع أعضاء الشبكة، وعلى نفس المستوى من المساواة، سيكون المشاركون ملتزمون بأهداف الشبكة. في مجال الأعمال، يمكن استخدام الحوكمة الشبكية في تحالفات وشراكات استراتيجية المصممة لتطوير منتجات جديدة أو لاجتذاب أعمال جديدة بطرق لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى من خلال الجهود المستقلة لأعضاء الشبكة.

4. المنطقة الصناعية كنموذج للتمكين.

يعرف كل من إيزابيل جينو لاماريلير وجان فرانسوا ستازاك المنطقة الصناعية على أنها قطعة أرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة من خلال مخطط التهيئة تتولى إحدى الهيئات العمومية أو الخاصة تهيئتها وتقسيمها إلى قطع مختلفة استعداداً لبيعها لأصحاب المشاريع الراغبين فيها (Isabelle G. & Jean- Francois S., 2000 : 366). إذا يشكل إنشاءها أداة للتوطين الصناعي، تتخذها السلطة العمومية لتحقيق توزيع إقليمي متوازن في الدخول والأنشطة الاقتصادية بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية (ماهر صبري درويش، 2013: 37). بهذا المفهوم تُظهر المنطقة الصناعية ثلاث نقاط أساسية:

- أنها عبارة عن تجمع لكيانات عديدة، تكون مرتبطة ومتصلة ببعضها البعض في مجال جغرافي معين، بما يمثل منظومة اجتماعية واقتصادية خاصة تعمل لتحقيق هدف معين؛
- قيمة المناطق الصناعية تكمن في أوجه التآزر التي يتم إنشاؤها من خلال العلاقات الشبكية بين مختلف الاطراف والتي تؤدي إلى زيادة التفاعل بين العوامل الاربعة للميزة التنافسية والتي تشكل "diamant de Porter"، وهي عوامل الانتاج، استرتيجيات المشاريع، المنافسة الداخلية وظروف الطلب والصناعات الداعمة. وهذا ما دعمه كل من بيكي وسنغنبرغ، حيث أن التقارب

الجغرافي بين المشاريع والافراد والهيئات العمومية يحسن كفاءة نشر الافكار والابتكارات التقنية ويزيد التلاحم الاجتماعي والوعي الجماعي، ويسهل ويسرع المعاملات بين المشاريع (Otman M'rabety, 2008 :29-30)؛

- تتوقف رغبة أصحاب المشاريع في توطين مشاريعهم في هذه المناطق على ما تقدمه السلطة العمومية من هياكل أساسية كإنشاء الطرق وسائل النقل والاتصال، وتقديم حوافز على شكل إعفاءات ضريبية وإعانات مالية...إلخ (ماهر صبري درويش، 2013: 37).

بالتالي، واعتمادا على الجزء النظري تشكل المناطق الصناعية آلية للتنمية المحلية، يتوقف نجاحها على أدوات التمكين، وذلك من حيث نوعية الخدمات العمومية وحوكمة العلاقات الاجتماعية بين السلطات العمومية المكلفة بإدارة المناطق الصناعية والمشاريع المستوطنة فيها.

1.4. الأداة المنهجية المعتمدة في الدراسة.

تماشياً وطبيعة المقاربة التحليلية المعتمدة في هذا البحث كانت أداة الدراسة هي الاستبيان الذي تم تصميمه استنادا للإطار النظري وبعض الدراسات ذات الصلةّ، وقد قسم إلى جزئيين، تضمن الأول البيانات الشخصية لعينة الدراسة، أما الجزء الثاني فقد شمل محاور الدراسة وكانت موزعة على أربعة محاور تباعا كالتالي:

- تقييم نوعية الخدمات العمومية في المنطقة الصناعية، وهذا من خلال نقطتين:
  - تقييم شبكة الطرق والنقل والمواصلات في المنطقة الصناعية؛
  - تقييم الخدمات العمومية الشبكية (الصرف الصحي، شبكة المياه، الكهرباء، والاتصالات)؛
- تقييم أداء الهيئة المسؤولة عن المنطقة الصناعية، من خلال نقطتين:
  - تقييم عمل الهيئة في إطار المخطط الوطني لإعادة تهيئة المناطق الصناعية؛
  - تقييم العلاقات التشاورية بين المشاريع والهيئة المسؤولة عن المناطق الصناعية؛
- تقييم العلاقات الشبكية بين المشاريع الصناعية، وأهميتها وفقا لرأي الأصحاب المشاريع .

ولقد شمل كل محور على عبارات يمكن الإجابة عنها بواحد من بين خمسة اقتراحات (سيئة جدا، سيئة، مقبولة، جيدة، جيدة جدا)، وهو ما يتوافق مع سلم ليكرت الخماسي، وقد أعطيت لها الاوزان التالية:

الجدول 1: درجات تصنيف الإجابات

الاجابة	سيئة جدا	سيئة	مقبولة	جيدة	جيدة جدا
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط	1 / 1.8	1.8 / 2.6	2.6 / 3.4	3.4 / 4.2	4.2 / 5

المصدر: من إعداد الباحث.

2.4. التعريف بعينة ومجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من كل المشاريع الصناعية الناشطة بالمنطقة الصناعية بالما للولاية قسنطينة. وتعد هذه المنطقة أقدم منطقة صناعية بالولاية، تم إنشاءها سنة 1956 وتم تمديدها سنة 1975، ويقدر

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

عدد المشاريع الصناعية الناشطة في هذه المنطقة ب 132 مشروع تنشط في تخصصات متنوعة (لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار قسنطينة، فيفري2015). واستفادت هذه المنطقة خلال سنة 2002 من دعم مالي قدره 88 مليون دج خُصص لإصلاح الطرق وشبكات الصرف الصحي، وهذا في إطار البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المناطق الصناعية الذي أطلقته الحكومة الجزائرية سنة 1999، والذي يهدف إلى تحسين بيئة العمل المباشر للمشاريع وضح ديناميكية جديدة في سياق تعزيز الاستثمار المحلي. تضمن هذا عمليات تجديد الطرق وربط المناطق الصناعية بشبكة المياه والكهرباء، وإعادة تأهيل الإنارة العمومية. وقد أنفقت الدولة أكثر من 25 مليار دينار في إطار هذا البرنامج، وذلك خلال الفترة 1999–2009 (مؤسسة التسيير العقاري قسنطينة، ديسمبر2014).ونظرا لطبيعة الدراسة والمجتمع، فقد تم استخدام المعاينة العشوائية البسيطة، حيث أردنا الوقوف على أراء أصحاب المشاريع الصناعية ونظرتهم للخدمات العمومية والعلاقة التي تربطهم مع مؤسسة التسيير العقاري المسؤولة عن تسيير هذه المناطق بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003. أجريت الدراسة خلال الأشهر (جانفي – فيفري – مارس) من سنة 2020، وقد وزعت 120 استبانة، تم استرجاع 99 استبانة، وتم رفض 3 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل.

3.4. صدق وثبات أداة الدراسة.

لأجل اختبار صدق أداة الدراسة قمنا بعرضها أولا على ستة محكمين متخصصين من أجل تنقيحها وتعديلها و الذين أجمعوا على صلاحيتها بعد القيام ببعض التعديلات اللازمة، وبعد ذلك انتقلنا لاختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ الاكثر شيوعا واستخداما في مثل هذا النوع من الدراسات، والجدول الموالي يلخص النتائج المحصل عليها.

الجدول 2: معامل ثبات الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

الرقم	عنوان المحور والنقاط	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
1	مستوى الخدمات العمومية في المنطقة الصناعية	8	0,893
1-1	* تقييم حالة شبكة الطرق والنقل والمواصلات	4	0,765
1-2	* تقييم حالة الخدمات العمومية الشبكية	4	0,901
2	مستوى أداء هيئة التسيير العقاري	12	0,967
2-1	* تقييم المشاركة مع الهيئة في إطار البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المناطق الصناعية	5	0,931
2-2	* تقييم العلاقات التشاورية بين المشاريع الصناعية والتهيئة	7	0,954
3	سبل تطوير العمل الجماعي من خلال العلاقات الشبكية	5	0,931

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

من الجدول أعلاه يتبن أن معاملات الثبات كانت مرتفعة لجميع المحاور والنقاط، إذ تراوحت بين 0.765 و0.967، وهذا يعني أن عبارات الاستبيان تتمتع بدرجة ثبات ممتازة تجعل منه أداة مقبولة جدا وصالحة للدراسة.

4.4. التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة .

أ. تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة. يتضمن هذا العنصر تحليلا للخصائص الشخصية التي تم جمعها من خلال الدراسة التطبيقية على عينة من المشاريع الصناعية بمنطقة الصناعية بالما، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	مدير	4	4,17%
	نائب مدير	15	15,62%
	مدير مصلحة / قسم	77	80,21%
	المجموع	96	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	14	14,58%
	من 6 إلى 15 سنة	51	53,12%
	أكثر من 15 سنة	31	32,30%
	المجموع	96	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ال SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فئة مدير مصلحة او قسم هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بواقع (88.21%)، في حين بلغت نسبة المديرين (4.17%) ويمكن تفسير هذا التفاوت إلى صعوبة التواصل مع فئة المدير. بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فإن اغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح خبرتهم ما بين (6 و15) سنة بنسبة (53.12%) وبالتالي يمكن القول أن عينة الدراسة مؤهلة لمعرفة وضعية المشروع وصعوبات التي يوجهها في المنطقة الصناعية.

ب. تحليل محاور الاستبيان:

المحور الاول: تحليل مستوى الخدمات العمومية في المنطقة الصناعية :

الجدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الاول

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الاهمية	الاتجاه
1	كيف تصف وضع الأمن داخل المنطقة الصناعية	3.18	0.384	1	مقبولة
2	كيف تجد حالة الطرق داخل المنطقة	2.29	1.043	3	سيئة
3	ما تقييمك لوضعية الإنارة العمومية	2.62	0.991	2	مقبولة
4	كيف تصف أداء النقل العمومي إلى المنطقة الصناعية	1.92	0.815	4	سيئة
تقييم حالة شبكة الطرق النقل والمواصلات		**2.49**	**0.65**		**سيئة**
5	حالة شبكة الكهرباء في المنطقة	2.72	0.706	3	مقبولة

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

	الصناعية				
6	مستوى شبكة الاتصالات في المنطقة	3.47	0.86	1	جيدة
7	تقييم شبكة الصرف الصحي في المنطقة	1.81	0.672	4	سيئة
8	وضعية التوزيع بالمياه في المنطقة الصناعية	2.72	0.66	2	مقبولة
تقييم الخدمات العمومية الشبكية في المنطقة		**2.7**	**0.60**		**مقبولة**
الخدمات العمومية في المنطقة الصناعية		***2.59***	***0.57***		***سيئة***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الSPSS

بملاحظة الجدول أعلاه بما تضمنه من متوسطات حسابية نقول إن رضا أصحاب المشاريع الصناعية كان جيداً على مستوى شبكة التغطية لشبكة الاتصالات وذلك بمتوسط عام قدره 3.47، في حين أنها تعتبر أن كل من مستوى الامن داخل المنطقة الصناعية ووضعية شبكة الانارة العمومية والكهرباء وتزود بالمياه مقبولة. وقد اشتكى هؤلاء من حالة شبكة الصرف الصحي والنقل العمومي بدرجة كبيرة، حيث حاز كل منهما على متوسط 1.81 و1.92.

بصفة عامة وجدت المشاريع الصناعية في منطقة بالما أن وضعية الخدمات العمومية الشبكية مقبولة إذا جاءت قيمة متوسط هذا المعيار 2.7، في المقابل عبرت عن استيائها من وضعية شبكة الطرق والموصلات وكانت قيمة متوسط تقييمها لهذا المعيار 2.49. كما نلاحظ من ذات الجدول الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية في كثير من العبارات، وهو ما يدل على عدم وجود تشتت واتساق بين الإجابات التي قدمها أفراد العينة. وقد خلصنا في النهاية بناء على هذين المعيارين أن المشاريع الصناعية تعتبر بصفة عامة أن وضعية الخدمات العمومية في المنطقة الصناعية سيئة، إذا جاءت قيمة متوسط إجاباتها 2.59.

المحور الثاني: تقييم مستوى أداء هيئة التسيير العقاري بمنطقة بالما:

الجدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الاهمية	الاتجاه
1	ما مدى معرفتك بالبرنامج الوطني لإعادة تأهيل المناطق الصناعية	3,2	0,833	2	جيدة
2	ما توصيفك للأهداف البرنامج	3,96	0,689	1	جيدة
3	ما مستوى معرفتك بحجم الغلاف المالي المخصص للمنطقة بالما ضمن هذا البرنامج	2,44	0,908	3	سيئة
4	درجة معرفتك بأهداف البرنامج في بالما	1,93	0,623	5	سيئة
5	كيف تجد مستوى مشاركتك في صياغة أهداف البرنامج في منطقة بالما	1,42	0,496	4	سيئة جدا
المشاركة مع هيئة التسيير العقاري في إطار البرنامج		**2,55**	**0,69**		**سيئة**

6	التكفل بإنشغالات المشاريع في المنطقة	2,81	0,776	3	مقبولة
7	الوقت المستغل للإجابة عن تساؤلاتكم من طرف موظفي الهيئة	2,78	1,023	5	مقبولة
8	تعاون الموظفين في شرح سوء التفاهم	2,78	0,66	4	مقبولة
9	كيف تقييم استجابة الهيئة لمشاكل المنطقة	2,91	0,463	2	مقبولة
10	كيف تجد عدد زيارتك للهيئة من أجل طرح إنشغالاتك	2,11	0,778	6	سيئة
11	كيف تصف دور الهيئة في إعلامك بأهداف البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المناطق	1,76	0,75	7	سيئة جدا
12	ما هو مستوى ثقتك في الهيئة وموظفيها	3,22	0,757	1	مقبولة
العلاقات التشاورية بين المشاريع الصناعية والهيئة		**2,62**	**0,66**		**مقبولة**
مستوى أداء هيئة التسيير العقاري		***2,58***	***0,66***		***سيئة***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الSPSS

إن تتبع المتوسطات الحسابية للعبارات المتعلقة بمستوى الأداء لهيئة التسيير العقاري في منطقة بالما والمعروضة في الجدول أعلاه تبين أن أفراد العينة يعتبرون أداء الهيئة سيئة، خاصة فيما يتعلق بإشراكهم في القرارات التسييرية التي تمس المنطقة الصناعية واطلاعهم على المستجدات التنظيمية والعملية لبرنامج إعادة تأهيل المنطقة الصناعية. حيث جاءت قيمة المتوسط الحسابي فيما يخص مستوى المشاركة في صياغة أهداف البرنامج على مستوى المنطقة الصناعية 1.42، أما دور الهيئة في إعلام المشاريع بأهداف البرنامج في مستوى المنطقة الصناعية فقد سجل متوسط سيئ جدا بمعدل 1.76.

من جانب أخر أوضحت العينة تقبلها لطريقة تعامل موظفي هيئة تسيير المناطق الصناعية مع انشغالاتهم المطروحة، والمدة المستغرقة للإجابة عنها، كما أبانت العينة على مستوى ثقة مقبول اتجاه الهيئة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.22، وقد كان المستوى العام لأداء الهيئة وفقا لرأي العينة سيئ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.58 بانحراف معياري قيمته 0.667.

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

المحور الثالث: العلاقات الشبكية بين المشاريع الصناعية، وأهميتها :

الجدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الثالث

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الأهمية	الاتجاه
1	كيف تصف طبيعة العلاقات مع المشاريع الأخرى فبي منطقة الصناعية	3,63	0,7	1	جيدة
2	ما مدى اهمية هذه العلاقات في توفير المعلومات لكم	2,89	1,055	4	مقبولة
3	كيف تصف مشاركة هذه العلاقات في القرارات الخاصة بالمنطقة الصناعية	1,67	0,691	5	سيئة جدا
4	درجة إمتلاك أفراد هذه المجموعة لرؤية واضحة لما يجب بفعله من أجل المنطقة	3,44	0,927	2	جيدة
5	ما مستوى تأثير هذه العلاقات على المنطقة الصناعية في حالة التواصل مع هيئة التسيير العقاري في إطار مجموعة	3	0,882	3	مقبولة
	تقييم العلاقات الشبكية بين المشاريع الصناعية	**2,93**	**0,77**		**مقبولة**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الSPSS

تبين المتوسطات الحسابية التي تضمنها الجدول أعلاه إلى أن المشاريع تمتلك علاقات تشابكية بعضها بالبعض هذه العلاقات في إطار غير رسمي، إنما هي علاقات فردية تسمح بتبادل المعلومات، وقد جاء رد العينة على هذا السؤال مقبول بمتوسط حسابي 2.89 ووفقا للعينة فإن هذه العلاقات التشابكية يمكن ان ترتقي بالمستوى التنافسي للمنطقة الصناعية، خاصة وأن هذه مشاريع لها رؤية واضحة لما يجب أن تفعله من أجل المنطقة، وقد قُدر المتوسط الحسابي للعينة حول هذه النقطة ب 3.44 وانحراف معياري 0.927 ما يدل على عدم وجود اختلاف بين أراء العينة. في المقابل وجدت العينة ان هناك قصور لهذه العلاقات في المشاركة في تسيير المنطقة الصناعية ، إذ قُدر المتوسط الحسابي لهذه نقطة ب 1.67 وهذا امر يمكن تفسيره بمركزية التسيير للمناطق الصناعية التي لا تفتح ابواب المشاورة بين الفاعلين الحكوميين والاجتماعيين.

5. خاتمة

إن التنمية المحلية كنمط تنموي هي عملية متعددة الابعاد، ترتكز على ضرورة توحيد جهود جميع الاطراف داخل المجتمع المحلي. ضمن هذا السياق يبرز مفهوم التمكين وأهميته في هذه العملية، إذ إن توحيد جهود الاطراف يفرض ضرورة مشاركة الجميع في صياغة الاهداف وإبراز حاجاتهم. ومن هنا تعتبر الخدمات العمومية ومبادئ الحوكمة الرشيدة أدوات لا غنى عنها لتعزيز هذا التمكين. ومن جانب آخر تشكل الشبكات الجماعية أداة مرافقة لتحسين الخدمات العمومية وتأكيد على التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والتي تناولت المنطقة الصناعية بالما بقسنطينة كنموذج لمجتمع محلي، خلصنا إلى النتائج الأساسية التالية:

- تعاني المنطقة الصناعية من سوء بعض الخدمات العمومية، رغم إعادة تأهيلها من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المناطق الصناعية، هذه الوضعية للخدمات العمومية تؤثر على الأداء الاقتصادي للمشاريع الصناعية؛
- ضعف التواصل والمشاركة يقلص من إمكانيات تحسين وضعية المناطق الصناعية؛
- الطريقة التي تسيير بها المنطقة الصناعية لا تتسم بالشفافية المطلوبة إذ إن هناك قصور في عملية تبادل المعلومات، رغم أن أداء الكوادر البشرية لهيئة تسيير المناطق الصناعية لا يشكل حاجز في طرح انشغالات أصحاب المشاريع وحاجاتهم؛
- الشبكات الجماعية في المنطقة الصناعية لا تأخذ طابع رسمي رغم انها وسيلة فعالة في تبادل المعلومات وتوضيح الإجراءات القانونية، ويمتلك أعضاءها رؤية لما يجب تحقيقه من أجل الرفع من تنافسية المنطقة الصناعية.

على ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات في ما يلي:

- الرفع من استقلالية هيئة تسيير المناطق الصناعية، إلى جانب الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة في تسيير المناطق الصناعية.
- تحديد الخدمات العمومية الواجب إعادة تأهيلها في المناطق الصناعية بمشاركة المشاريع الصناعية الموجودة فيها.
- تنظيم لقاءات دورية بين الهيئة العمومية لتسيير المناطق الصناعية و المشاريع الصناعية بغاية نقل المعلومات وتوضيح التباسات، وتحديد حاجات وانشغالات المشاريع.
- زيادة الاهتمام بالشبكات الجماعية من خلال منحها الصفة الرسمية في مناقشة وضعية المناطق الصناعية، وتبني استراتيجيات التقدير والتعاون الذي سيؤدي إلى زيادة الشعور بالانتماء المعنوي والمادي للمنطقة الصناعية، واهمية دور هذه الاخيرة في المجتمع.

المراجع

سماح مؤيد محمود وأسيل هادي محمود (2007)، أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67.

طارق بركات (2014)، تفعيل دور المشاركة والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد 36، العدد 5.

ماهر صبري درويش (2013)، سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي و اثرها على استقرار العمالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 3.

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

محمد خشمون (2011)، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة.

المرسي السيد حجازي (2004)، اقتصاديات المشروعات العامة) النظرية و التطبيق (، الدار الجامعية، الإسكندرية.

نجم الاحمد (2013)، المفهوم القانوني للمنفعة العامة في نطاق الاستملاك، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2.

Abdelbaki Smati(2008), Nature du développement local et rôle des collectivités locales dans son financement, Recherche économiques et managériale, N°5.

Alain Béraud (2011), Walras et l'économie publique, OEconomia - History/Methodology/Philosophy.

Daniel Kaufmann. Aart Kraay (2008), Governance indicators: Where are we, Where should we be going?, the World Bank Research Observer, Vol 23, No 1.

Danielle Dierckx (2009), Rapport de la consultante sur l'autonomisation des personnes confrontées à la grande pauvreté, Séminaire Européen, au travail, mais pauvre et sans le pouvoir de se faire entendre?, St Julians, Malte.

Erik Hans Klijn and Joop Koppenjan (2016), governance networks in the public sector, ResearchGate.

Fribourg Bertrand (2007), Dynamiques des réseaux relationnels et trajectoires sociales d'usage des TIC au moment du passage à la vie adulte, Thèse de doctorat en sociologie, Université Aix-Marseille I, France.

Isabelle Geneau de Lamarliére et Jean-François Staszak (2000), Principes de géographie économique, Edition Bréal, Paris.

Jambes Jean-Pierre (2001), Territoires apprenants : esquisses pour le développement local du XXIème siècle, Paris, L'Harmattan.

Jouve Bernard (2006), L'empowerment : entre mythe et réalités, entre espoir et désenchantement, Géographie, économie, société, vol 8, N°1.

Keast, R. and al. (2005), Network structures: working differently and changing expectations, Public Administration Review, 64 (3).

Marielle Tremblay et al (2002), Développement local, économie sociale et démocratie, Presse de l'université du Québec, Québec.

Otman M'Rabet (2008), Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises, Institut de la statistique du Québec.

Rachel Parker (2007), Networked governance or just networks? local governance of the knowledge economy in Limerick (Ireland) and Karlskrona (Sweden), Political studies, Vol 55.

Torfing, J. and al. (2012), Interactive Governance: Advancing the Paradigm, Oxford University Press, Oxford.

UNDP (2018), public service 2030: Making the sustainable development goals Happen, Global Centre for Public Service Excellence.

William A. Ninacs (2003), L'empowerment et l'intervention sociale, Centre de documentation sur l'éducation des adultes et la condition féminine, Montréal.

Edgeworth, F. Y. (Jun 1908). "On the Probable Errors of Frequency-Constants." *Journal of the Royal Statistical Society* **71**(2): 381–397.doi:10.2307/2339461. JSTOR 2339461.

Frieden, B. R. (2004). Science from Fisher Information: A Unification. Cambridge Univ. Press. ISBN 0-521-00911-1.

Frieden, B. Roy; Gatenby, Robert A. (2013). "Principle of maximum Fisher information from Hardy's axioms applied to statistical systems." *Physical Review* E **88**(4). arXiv:1405.0007. doi:10.1103/PhysRevE.88.042144.

المجلد. 4، العدد. 2 (ديسمبر 2020)؛ ISSN: 2602-5655

THE ROLE OF COMMUNITY EMPOWERMENT TOOLS IN LOCAL DEVELOPMENT - PALMA INDUSTRIAL ZONE IN CONSTANTINE AS A MODEL

Said AMRANI[a]★

a. said23-01@hotmail.com, Oum El Bouaghi University, Algeria.

Received date: 28/ 09/2020, Accepted date: 15/ 12/2020, online publication date: 31/ 31/2020

ABSTRACT

The aim of this research is to assess the effectiveness of community empowerment tools in changing the thinking and work of the community through participation of members of the local environment and the provision of fair public services to meet their needs. To determine this, we conducted a field study of the industrial zone of Palma in the province of Constantine. The study revealed several results, including: the importance of collective networks in providing information to industrial projects, poor public services that affect the activity of projects, as well as poor communication between projects and the Industrial Zone Management Authority.

Keyword: Local Development; Empowerment; Public Services; Good Governance; Industrial Zone.

JEL Code: O12; H4; O16 .

★ **Corresponding Author**